النهار ١٧-١٢-٢٠١٩

رواتب القطاع العام لكانون الأول تدخل الحسابات وتراجعٌ كارثي للإيرادات تخطى الـ ٤٥%

موريس متى

إيرادات خزينة الدولة في تراجع مستمر، نتيجة تراجع الحركة ودخول الاقتصاد مرحلة انكماش وما نجم عنه من تراجع لإيرادات الدولة المحققة من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، اضافة الى عدم تسديد الكثير من الشركات والافراد الضرائب والرسوم المفروضة عليهم. ففي القطاع الخاص الذي يؤمّن ما يقارب ٤٠ مليار دولار من الواردات لخزينة الدولة، أطلقت شركات عدة صرخة القطاع وتأثّره المباشر بالانهيار الاقتصادي، وبدأ ذلك يتجلى بإقفال عدد كبير من المحال وخفض عديد العمال والموظفين، فيما قررت ما يقارب الـ ١٠٠٠ شركة دفع الرواتب للموظفين والتوقف عن دفع الضرائب للدولة، ما عمَّق عجز الخزينة عن تحصيل الايرادات المتوقعة لما تبقّى من العام المالي الحالي .

في هذا السياق، تشير بعض الارقام التي حصلت عليها "النهار" الى ان الايرادات الضريبية المحققة في نهاية أيلول الفائت وصلت الى ما يقارب ١١٢٩٣ مليار ليرة، فيما كان يتوقع ان يدخل خزينة الدولة في الربع الرابع من العام الحالي ما يقارب ٣٧٣٧ مليار ليرة من الايرادات الضريبية، في وقت لم تتمكن وزارة المال من تحصيل سوى ٧٠٠ مليار ليرة حتى تاريخه من المبلغ المستهدف، وهذه الضرائب تشمل ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك على السلع والخدمات، الضرائب العقارية وغيرها.

أما على صعيد الايرادات غير الضريبية التي تم تحصيلها، فالمستهدف للربع الرابع من العام الحالي حُدد عند ٤٢١٢ مليار ليرة تقريبا، ليصل ما تم تحصيله حتى تاريخه الى ما يقارب ٢٦٢٢ مليار ليرة، وهي الايرادات التي تأتي من مؤسسات وإدارات تابعة للدولة مثل كازينو لبنان والمرفأ وغيرهما. وفي المعدل، توقعت وزارة المال تحصيل إيرادات تقارب ٥٠٠٠ مليار ليرة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، لكن الحقيقة أتت أقل بنسبة تقارب ٤٥%، ما يعني حكماً إرتفاع العجز الذي توقعته موازنة ٢٠١٩ عند ٧,٥٩% ليتخطى العجز هذا العام ٩%، الامر الذي يحتم تعديل العديد من الارقام الواردة في مشروع موازنة ٢٠٢٠.

تغطية الاستحقاقات

أما الازمة المالية التي تعصف بالبلاد، فقد استطاع لبنان الالتزام بتسديد استحقاق الاوروبوندز لشهر تشرين الثاني ٢٠١٩ بقيمة ١,٥ مليار دولار، فيما الانظار الى استحقاقات ٢٠٢٠ وتحديدا في النصف الاول من العام وقيمتها بالمليارات بالعملة الاجنبية. ومن هنا، عاد الحديث بجدية الى إمكان البحث في إعادة جدولة الدين خصوصا على صعيد الديون بالعملة الاجنبية، في ظل مخاطر تعثر لبنان في سداد ديونه خلال العام ٢٠٢٠، وخفض التصنيف وارتفاع كلفة التأمين على ديونه، ما يحتم تشكيل حكومة تأخذ على عاتقها إمكان البحث في إعادة الجدولة مع حاملي الديون السيادية اللبنانية.

محليا، يبقى الهم الاساس للقطاع العام، هو الرواتب والاجور ومعاشات المتقاعدين، هذه الكتلة التي تمثل ما يقارب ٣٦% من موازنة ٢٠١٩ والتي وصل حجمها الى نحو ٢٣,٣٤٠ تريليون ليرة. وفي هذا السياق، تؤكد مصادر وزارة المال ان كل الترتيبات المتعلقة بصرف رواتب القطاع العام إنتهت لشهر كانون الاول على ان تحول الجداول بحلول نهاية الاسبوع الجاري للحسابات، فيما علمت "النهار" ايضا ان الوزارة في صدد صرف بعض الحوافز التي تستحق للقوى العسكرية وتضاف الى الرواتب قبل الاعياد.

وزير المال علي حسن خليل الذي وقع أمس أوامر دفع مستحقات البلديات الصغرى للمشاريع الإنمائية في كل لبنان، تؤكد مصادره ان التنسيق بينه وبين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يومي ومستمر، ومن ضمن الملفات التي يتم تنسيقها الآلية التي سيتم إعتمادها لتأمين رواتب الاشهر الاولى من العام ٢٠٢٠ ومنها شهرا كانون الثاني وشباط. وتشير المعلومات الى ان الاتجاه الاكثر ترجيحا هو تدخل مصرف لبنان للإكتتاب بسندات خزينة بالليرة اللبنانية يؤمن من خلالها تغطية للرواتب والاجور ومعاشات التقاعد للقطاع العام، وبالتالي سيعمد مصرف لبنان الى "طباعة" مزيد من الليرة اللبنانية لتغطية هذا الاستحقاق، على ان تتم هذه العملية ضمن آلية مدروسة جدا تراعي نسب التضخم وتحافظ على الاستقرار النقدي ضمن الهوامش المسموح بها، وهذا ضمن الصلاحيات المطلقة المنوطة بمصرف لبنان ضمن قانون النقد والتسليف. وبالتالي، تؤكد المصادر المتابعة للملف ان لا مشكلة رواتب للقطاع العام في الاشهر المقبلة، وستدفع هذه الرواتب في موعدها.